



مُجْهَّة

المَجْمُعُ الْجَزَائِرِيُّ لِلْغُورِنِ الْعَرَبِيَّةِ

مجلة لغوية علمية محكمة تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

مِنْهُ الْجَمْعُ الْبِزَارُ بِـ لِلْفَكِ الْعَرِيقِ

مجلة لغوية علمية محكمة يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية

المدير المسؤول

د. عبد الرحمن الحاج صالح

رئيس التحرير

عثمان شپوپ

اللجنة العلمية

د. محمد صاري

د. أحمد حسانی د. التواتي بن التواتي

د. بشير إبرير د. عبد الجليل مرتاض

عنوان المراسلة: 06 شارع العقيد بوقرة - الأبيار - الجزائر

البريد الالكتروني : aala@wissal.dz

هاتف: 213 021.23.07.90 الفاكس: 213 021.23.07.81

العدد 19 السنة العاشرة: شعبان-رمضان 1435 هـ الموافق جوان 2014 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* المقالات التي ترد إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها نشرت أولم تنشر
* كل باحث مسؤول عن آرائه

محتويات العدد

1 - مقدمة لدراسة البنية النحوية	
أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح	9.....
2 - الهمزة بين التحقيق والتسهيل	
د. إبراهيم محمد أبو خفاجة	35.....
3 - تقنية العدول اللغوي في ديوان الإمام الشافعي	
د. سلام عبد الله محمود عاشور	73.....
4 - السلجماسي وكتابه المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع	
أ.د عبد القادر هني	109.....
5 - التحضيض في اللغة العربية، وكيفية استخدامها في تراكيب اللغة	
العربية المختلفة.
د. محمد خالد عبد الرحمن أحمد، ود. عبد السلام محمد عبد الرحيم	
139.....	
6 - الإسراف في القرآن الكريم، موضوعاته- تراكيبه ودلالاتها السياقية	
د. حواس بري	163.....
7 - تحقيق المخطوطات الجزائرية في ضوء مشروع الذخيرة	
د. روقاب جميلة209
8 - علامات الترقيم والمعنى في الترجمة	
أ. شابحة حمرون227

مقدمة لدراسة البنية النحوية

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري لغة العربية

إن الموضوع الذي سنتطرق إليه هو: «البنية النحوية العربية» في رؤية علماء العربية من الصدر الأول. ونخص بالذكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. والغرض من هذه الدراسة هو الوصول بقدر الإمكان إلى تحديد المفاهيم العلمية التي اعتمد عليها النحاة العرب المتقدمون في تحليلهم للبنية النحوية ومختلف الطرق التحليلية التي ساروا عليها لإثبات هذه البنية لفظاً ومعنى كما كان الغرض من الكتب السابقة إلقاء بعض الأضواء على المفاهيم وطرق التحليل التي لجأوا إليها. وسيكون مقدمة عامة لكتاب سيصدر بهذه العنوان «البنية النحوية» وهو الكتاب الرابع من سلسلة علوم اللسان عند قدماء علماء العربية. وتأتي هذه الحلقة الرابعة بعد «السماع اللغوي العلمي عند العرب» ثم «منطق العرب في علوم اللسان» ثم «الخطاب والتحاطب ونظرية الوضع والاستعمال». وقد اعتمدنا في كل هذه الدراسات على الطريقة التي وصفناها في مقدمة «السماع اللغوي» لفهم النصوص التي وصلت إلينا.

ونلفت نظر القراء الكرام أن هذا البحث موضوعه علمي بحث مثل كل الكتب التي صدرت في هذه السلسلة ولا يصلاح بأي حال من الأحوال التعليم اللغوي. الذي سيكتمل عليه.(1)

ا. علم النحو كدراسة علمية للبنى اللغوية

إن الدراسة العلمية للبنى اللغوية(2) هي من أهم ما تتكلّف به بالدراسة علوم اللسان الحديثة وهي أيضاً من أهم ما تطرق إليه وأبدع فيه علماء العربية من جيل الخليل وتلميذه سيبويه وكل من سار على منهجهما. فما جاء به كتاب سيبويه ليس مجرد عرض لقواعد العربية كما هو معروف بل هو عمل تحليلي علمي لأنه دراسة موضوعية «مجاري كلام العرب» كما ورد على السنة العرب وكما سمعه وجمعه العلماء قبله وفي زمانه كما حاولنا أن نبينه في الحلقة الأولى والثانية من هذه السلسلة. فهو عمل علمي لأنّه وصف تحليلي وتصنيفي وتفصيري لهذه المجاري من جهة، ومحاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى. وهذا يقتضي النظر في الآلاف المؤلفة من الأنحاء (أو النحو(3)) بعد حصرها وتبسيتها ثم استنباط ما استمر منها في كل باب وما شدّ منها (وقد وصفنا كل هذا بالتفصيل من الناحية المنهجية والاستمولوجية في «منطق العرب في علوم اللسان» فليراجع).

1- يمكن أن يطلع القارئ الكريم على الفرق من الدراسة العلمية الممحضة والدراسة لكتسب المهارة من الآن في ملحق في آخر الكتاب المشار إليه عنوانه : «النحو العلمي والنحو التعليمي» بتخصيص المهارة باللغوية منها.

2- كلمة بنية تستعمل في زماننا في مقابل الكلمة الأوروبية structure. ويعنون بها غالباً (إلا عند البنويين) تأليف مجموعة من العناصر على هيئة مخصوصة أو هذه الهيئة نفسها مثل بنية الذرة وبنية الخلية والبنية الجبرية. وقد شاعت صيغة الجمع لبنيّة على «بني» اليوم.

3- أكثر النحاة الأولين من استعمال هذا المصطلح للدلالة على «الضرب من الكلام» ومن ثم تسميتهم بال نحوبيين. ومن ثم أيضاً جاءت تسمية الدراسة النحوية بعلم النحو. انظر مقدمة كتابنا: منطق العرب.

والميزة التي تميز بين هذا المنهج في الدراسة للبني وغيره من المناهج في البحث اللساني الحديث مراعاتنا التامة لحقيقة موضوعية لا يلتفت إليها أكثر الباحثين وهو أن النحو العربي كان يجمع في زمان سيبويه كما أشرنا إلى ذلك مراراً بين:

- و النظر في اللغة كظواهر أي الظواهر اللغوية وهي هنا كلام العرب كما سمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغات متنوعة.

والنظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو لتوليد) الوحدات اللغوية فيما سمّوه بالحدود وهي ضوابط العربية.

إن هذين الجانبين من الدراسة العلمية للغة انفرد بالجمع بينهما العلماء العرب المتقدمون. ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البين أن الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلا أن اللغة هي أيضاً أداة معقدة بتكوّنها من بُنى تداخل فيما بينها على مراتب وهي أيضاً معياراً خاصاً بالناطقين بها فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة وخاصة النظام البنوي فيه.

فالنظر العلمي في الجانب الأول هو مماثل تماماً للنظر في ظواهر الفيزياء أو الجيولوجيا وعلم الاجتماع وغير ذلك لا فرق بينهما إلا في المادة. ومن ذلك، بالنسبة للغة، الظواهر الصوتية وظواهر الخطاب والاتساع في المعاني وتنوع الاستعمال. والخطاب هو عالم واسع جداً كما هو معروف تحدث بسببه ظواهر مختلفة مثل الحذف أو التغيير لوحدات اللغة

وتدخل اللغات والاقتباس اللغوي وترك الناطقين لبعض التراكيب مثل ماضي يدع وترك «مبقل» واستعمال «باقل» وغير ذلك كثير.

ثم إن التواضع اللغوي المؤدي إلى اتخاذ القوم معياراً لغويًا معيناً وامتناعهم من الخروج منه ورغبتهم الشديدة في المحافظة عليه فهو ظاهرة اجتماعية تاريخية. وتوصف وتفسر كسائر الظواهر الاجتماعية. إلا أن لهذا المعيار كلغة أي كأداة تواصل نظاماً تركيبياً وبالتالي ضوابط موضوعية مثل تقديم الموصوف على الصفة في العربية وعكس ذلك في الانكليزية وتقديم أداة التعريف في أكثر اللغات إلا الرومانية وعدم وجودها في اللاتينية وغير ذلك مما يضبطه النحو وحده. وعلى الباحث في علم الاجتماع اللغوي أو مؤرخ تطور اللغات أن يصف من جهة أخرى تنوع الاستعمال أو تحوله جزئياً وتدرجياً إلى استعمال آخر فهذه ظواهر تاريخية ولا تدخل فيها الضوابط الانتظامية من حيث هي ضوابط.

أما هذا الجانب الخاص بالضوابط -ولا يقل أهمية من الأول- فتنتهي دراسته إلى العلوم العقلية مثل الرياضيات والمنطق وعلم الحاسوب وغيرها. فهو يتناول بالدراسة الضبط للعمل (الفعل المحكم عند المتكلمين) (4) لأن اللغة هي انتظام لعناصر تواضع عليه فهي مواضعة وكل ما كان كذلك فله ضوابط. ولا يُعد النظام كنظام ظاهرة ولا يكون كذلك إلا من جانب الاستعمال . فاما الاختيار الجماعي اللأشعوري لمواضعة لغوية من **المواضيع** واستعمالهم لها فهذه ظاهرة.

4- انظر التمهيد للباقلاي، 38. ويدل العمل كمصطلح عند القدامى على إجراء عملية رياضية وعند النهاة على سلسلة من التحويلات على الكلمة (الخصائص لابن جني).

والذي شاهدناه وعشناه منذ بداية القرن العشرين الميلادي في عالم اللسانيات غرباً وشرقاً فهو العجز الشامل للسانيين عن إعطاء كلام الجانبين حقّه من الاعتبار والأهمية في الدراسة العلمية. فهذا الاهتمام لم يحصل إلا قديماً في عهد الخليل وسيبوه. والسبب في ذلك هو تغلب المحدثين أحد الجانبين على الآخر إما باحتقار الجانب الآخر وخاصة الضوابط وجعله غير علمي لأن النحو كعلم عندهم لا يكون تقريرياً معيارياً بالمعنى التعسفي. وحصل ذلك أول ما حصل في الغرب ابتداءً من سو سور(5). إما بالبقاء على الاعتقاد أن النحو هو علم يقتصر كله على إكساب المتكلّم المهارة على استعمال اللغة السليمة ليس إلا وتجاهل ما كان لعلم النحو عند النحاة المتقدمين من المزايا التي تخص العلم النظري التجريبي وهو الموضوعية التامة، فهذا التجاهل حاصل عند الكثير من المثقفين العرب. أما ما حصل في الغرب من طغيان المذهب الإيجابي المتطرف فهو السبب البعيد في حصر البحث العلمي اللغوي في الوصف للظواهر وتجاهل الوصف الموضوعي للضوابط النحوية. ومن ثم نبذهم لمفهوم القاعدة في الدراسة العلمية لعجزهم عن فهم الفرق القائم بين ما هو مجرد تقرير تلقيني مثل: «قل كذا ولا تقل كذا» وبين ما هو وضبط علمي للكلام. والعبارة التقريرية الموضوعية في هذا الشأن هي أن يقال: «إذا أردت أن تتكلم بلغة قوم فاتّبع ما تواضعوا عليه في ذلك». فالعبارة الأولى هي مجرد تلقين وقد يكون تعسفاً لأنه قد يكون ذلك متعلّقاً بمذهب ل نحو واحد أو يكون

5- وحاول تشومسكي أن يعيد الاعتبار لجانب الضبط في «النحو التوليدي والتحويلي» بجعله على صيغة رياضية منطقية إلا أنه أهمل جانب الاستعمال ومصير المعنى فيه فكان الرد على ذلك من اللسانيين الآخرين شديداً وبالغا فيه. وقد ردوا عليه بمبالغة أخرى وهو الإقبال - والتهافت - على البحث في ميدان الخطاب والابتعاد تماماً عن كل صياغة ضابطة (بل وإهمالها، أو إخضاعها للوظيفة البيانية).

خاصة بلغة طبقة اجتماعية معينة وغير ذلك. أما الثانية فهي موضوعية لأنها تعتمد على واقع اللغة وجوهرها وهو ما تواضع عليه كل أصحابها واستعمله أكثرهم (ويُعرف عند النحاة العرب بما قاموا به من سماع واسع وتدوين وتقنين).

فما نقصده أساساً من كتابنا هذا الذي سيأتي هو الوصول إلى ما كان يريده بالفعل -بالدليل المقنع- سيبويه والخليل وأمثالهما مما قالوه وما عبّروا عنه باصطلاح(1) معين. وقد يتّفق لفظه مع ما جاء به علماء العربية بعدهم مع اختلاف المقصود بينهما تماماً. وكان الغالب في ذلك استبدال تعريف للمفهوم بتعريف آخر أو تغيير عبارة الكتاب أو بإضافة صفة أو صفات لم يُذْلِ بها سيبويه أو بعدم فهم لما قاله وهو كثير. وحصل ذلك بالتدريج عبر الزمان ولاسيما بعد سَطْو المنطق الأرسطي على الفكر العربي بكيفية صريحة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري كما يبيّننا في «منطق العرب». فسنحاول أن نبين كيف حصل ذلك عند تناولنا لكل مفهوم نحوه أساسياً إن شاء الله. وسوف نضيف إلى ذلك بالنسبة لكل مفهوم ولكل طريقة تحليل مقارنة بين ما جاء به العلماء العرب وبين ما هو راجح الآن في علوم اللسان الحديثة كما فعلنا ذلك في الكتب السابقة. وسنقدّم للقارئ الكريم فيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك.

II. تحوّل ما جاء في الكتاب عبر الزمان

(1)-تغيير خاطئ لتعريف سيبويه لحروف المعاني

جاء في كتاب سيبويه: «الكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل» (1،1). فقد غير المبرّد هذا التعريف و اختصره - وقد يكون الأخفش

1- دون أن نراعي قراءة المصطلح كمصطلح لأنّه ميدان آخر غير الذي نحن فيه وميداننا هو المناهج والنظريات وطرائق التحليل لا للفظ المصطلح عليه.

أو المازني أو الجرمي قد فعل ذلك قبله. قال: «فالكلام كله: اسم و فعل و حرف جاء معنى» (المقتضب، 1/3). فأهم تغيير في هذا هو استعمال الكلام بدلاً من الكلم وهذا غير دقيق لأن المقصود هنا هو تقسيم الكلم بقطع النظر عن الكلام. و سار تلميذه ابن السراج على هذا النهج فقال: «الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف» (الأصول، 1/36). وهكذا فعل أبو علي الفارسي (الإيضاح، 1/1). فمن التقسيم سرنا إلى تأليف الكلام. فالذي حصل أولاً هو اختصار كلام سيبويه تعسفاً لأن بعض الأسماء تأتي معنى وكذلك الأفعال الناسخة فهي تأتي لالدلالة على ذات أو حدث في أثناء حدوثه بل على ما يدل عليه «حرف المعنى». ثم لفظة «حرف» يزيد منها سيبويه ها هنا الكلمة لأن كل واحد من الثلاثة عنصر ووحدة (6). والدليل على ذلك قول سيبويه: «بدلاً من حرف هو من نفس الحرف» (2/345) أي بدلاً من حرف هو من نفس الكلمة.

هذا، والمقصود من «المعنى» هنا ليس هو مدلول اللفظ عامه بل المدلول المجرد أو الاعتباري مما اختص به حرف المعنى وهو غير الذات ولا الحدث الحادث وذلك مثل التعجب والاستفهام والتاكيد والنفي والشك واليقين وهو ما يسمها سيبويه وبعض النحاة بـ«المعاني» وذلك ما قاله ابن يعيش: «الأصل في إفاده المعاني إنما هو الحروف» (شرح، 7/143). (تطرقنا إلى ذلك في منطق العرب). وقول السيرافي بأنه ما «يدل على معنى في غيره» أخذ من تعريف أسطو للأدوات غير الأسماء وـ«الكلم» في اصطلاحه وشيعه الفارابي في بداية القرن الرابع (7).

6- ودليل آخر هو اختيار المترجمين كلمة «حرف» لترجمة الكلمة اليونانية اسْطِقْسُوس وهو العنصر عندهم.

7- انظر كتاب الحروف له.

2) تحديد الاسم متوقف على تقسيمه

هذا وقد حدد ابن السراج الاسم بالتعريف التالي: «الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص» (الأصول، نفسه). وأخذ منه أكثر النحاة بعده هذا التعريف وتصرّف فيه بعضهم. وجمع تلميذه الزجاجي تعريفات الاسم للنحو الذين سبقوه في كتابه الإيضاح مبيناً في ذلك اختلافهم. فأما ما أخذ من أرسطو فكون «الفعل»⁽⁸⁾ يدل على زمان زيادة على ما يدل عليه». واستعمل الكثير من النحاة بعد ابن السراج هذه الصفة. وقد حدد سيبويه «الاسم العام» و«العلم» هكذا: «هذا الذي كل واحد من أمهاته له هذا الاسم» (1/204) لاسم العام (اسم الجنس بعد سيبويه). و: «اسم وقع عليه فيعرف هو بعينه دون سائر أمهاته» للعلم. ويمكن أن يُستنتج من ذلك مفهوم الاسم فهو علامة تقع على شيء ليعرف بها إما هو بعينه وإما كواحد من سائر أمهاته»⁽⁹⁾.

في هذين الصنفين يدل الاسم على ذات مميّزة في جنسها أو على ذات معينة بعلامة خاصة. وهذا لم ينتبه إليه الذين تناولوا موضوع تحديد الاسم، وتعريف سيبويه أدقّ من كل ما جاءوا به لأنّه يميّز بين الاسمين الجنس والعلم ويذكر المرجع في ذلك وهو الانتساب إلى أمة بالإبهام أو بالتعيين. ويستنتج من هذا أن مدلول الاسم هو ذات في مقابل الحدث الحادث في زمان (وهو مدلول الفعل). ولا بد أن يكون المبرد أو شيخاه أدركوا هذا الفرق لأنّه قال: «لأنك تخبر عن الذات» (المذكر والمؤنث، 107) وقال أيضاً: «الاسماء لأنها تدل على ذات الشيء» (الكامل، 1/33)⁽¹⁰⁾.

8- وهي «الكلمة» في ترجمة كتاب العبارة و«الحرف» في ترجمة عبد الله بن المقفع (انظر كتابنا منطق العرب).

9- الأمة يعني بها الجنس أي الفئة من الأشياء.

10- ويشبه مفهوم «الذات» مفهوم «الشخص» الذي جاء في تعريف ابن السراج لاسم إلا أن

أما اختلاف النحاة في تعريفهم للاسم فقد بينما فيما سبق (1) أن أكثرهم لم يدركوا ما قاله سيبويه ومن فهمه جيداً ممن جاء بعده. فقد قسم سيبويه الأسماء إلى «لازمة لمسماها» وغير لازمة (1/209). فزيد وعمرو ورجل وفرس هي أسماء تدل على ذات بكيفية لازمة وهي أصول الأسماء. أما الظروف والضمائر وأسماء الإشارة وغيرها فلا تدل على شيء معين في خارج التخاطب ولا تدل على ذلك إلا في الخطاب. فأين ومتى يدلان على أي مكان وأي زمان وأنا وأنت يصلح الأول لأي متكلم والثاني لأي مخاطب ثم يتبع كل هذا في الخطاب لوجود متكلم ومخاطب معينين فيه، فكل هذه الأسماء تدل على شيء غير معين في الوضع فهي غير لازمة لمسماها فلا يمكن أن يعرف الاسم بمجرد ذكرنا لمدلوله «فحديث» و«حتى» و«غير» لا تدل على «ذات» مع أنها أسماء لأنها تأتي في موضع الأسماء. ولذلك يجب أن نميز بين أصول الأسماء وهي الازمة لمسماها وما لا يلزم مسماه فلا يمكن على هذا أن يعرف الاسم على التحديد الأرسطي (11) إذ يمكن أن يحدّد بالموضع (كما سنفعله في هذا الكتاب) أيّاً كان صنفه، وهذا تناصه الراجحي.

(3)-الصفة تابعة للاسم كتمام له

هذا وقد أدخل النحاة (وأولهم ابن السراج) الصفة في فئة التوابع وفيها التوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق. ف الصحيح أن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب خاصة لكنها ليست مماثلة لما سمي بالتتابع إلا من هذه الجهة فقط. وذلك لأنها لا تأتي منفردة عن موصوفها، ويقول سيبويه

الشخص يقابل به غير الشخص وهو يعني المسمى غير المحسوس. أما من استعمل لفظة الذات من النحاة ففي مقابل الحدث الفعلي ومعنى العرف معاً.

11-التعريف «التحقيق» عند أرسطو (أي بالجوهر).

في ذلك: «إن الصفة تمام الاسم» (1/45). وقال عن البدل: «لأن الوصف تابع للاسم وأما البدل فممنفرد» (1/393) ولم يتسائل ابن السراج لماذا هو منفرد. وقال سيبويه أيضاً: «رأيت قومك أكثرهم على أنه أراد: رأيت أكثر قومك... ولكن ثني الاسم توكيداً» (1/57). أراد بالتبعية هنا كون الصفة جزءاً من الاسم وقد صرّح بذلك عند قوله «هو من اسمه» وأنها تمام لاسم فالصفة داخلة في وحدة (سنرى أهمية ذلك). أما البدل فهو منفرد عن هذه الوحدة لأنه ثانية في موضع الاسم وكذلك هو العطف والتوكييد. ففي كلها تكرار الشيء في موضعه. قال المبرد عن هذا: «المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل...» وقبل ذلك: «البدل في جميع العربية يحل محل المبدل عنه» (المقتضب، 4/211). وليس كذلك الصفة لأنها جزء من اسم واحد (12) وليس تكراراً ولا ثانية. ويشهد على ذلك قول سيبويه: «فإن أطلت النفي، فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله» (1/210). فـ«عقل» هونعت وما تكرر بمعنى الصفة فهو بدل. فالصفة ليست في ذاتها إطالة كالبدل والعطف وغير ذلك. وسنذكر من ذلك الكثير إن شاء الله وقد مرّ من ذلك في كتبنا السابقة.

III. البناء والتركيب

ونقصد بالبنية النحوية لا الصيغة التي تكون عليها الأسماء والأفعال القابلة للصياغة فقط بل أيضاً صيغة كل جملة. ويسمى سيبويه وشيوخه بنية الكلمة المتصرفة «بناء» (ج أبنية). قال: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فعل ويفعل وفعيل يفعل... وقد جاء بعض ما

12- أي زيادة على اسم تصدير معه كاسم واحد.

ذكرنا على **فُعول**» (215/2). وسنرى أن للبناء مدلولاً عندهم هو أخص من البنية والصيغة. ويأتي تمثيل هذه الأبنية بالمثال كما وضّحناه في كتابنا «منطق العرب». وينطبق مفهوم المثال على الكلمة المتصرفية وعلى الجملة على حد سواء. قال سيبويه: «وعلى هذا المثال جاء «مررتُ بأخيك زيد»» (39/1) وقال أيضاً: «وكيف أنت وزيد» «وأنت وشأنك» مثاهمَا واحداً (152/1). إلا أنهم أرادوا أن يخصّصوا الكلمة المفردة المتصرفية باصطلاح يدل على الصيغة وهي الكلمة «وزن» أو زنة (الكتاب، 2/32) فللجمل مثل كما أن للكلم مثلاً إلا أن لكل واحد منها خصوصية لاختلاف المستوى.

يعني النهاة بالبناء كمصدر التركيب والتأليف لعدد من العناصر المؤدي إلى إنشاء وحدة جديدة على صيغة معينة. وتكون منتمية إلى المستوى الذي هو فوق العناصر التي تألف منها. ولهذا قال أحدهم وهو ابن جنى: «إن التركيب يحدث للمركبين حكمًا مستأنفاً ويخلقه خلقاً مرتجلاً» (المحتسب، 2/312). ثم إن التركيب اللغوي هو متداخل عمودياً على طبقات ومستويات: وأسفلها هي الوحدات الصوتية وأعلاها هي التراكيب المسماة بالجمل. وهي مستويات مختلفة. ولا يستعمل سيبويه وشيوخه ومعاصروه كلمة «تركيب» ومشتقاته إطلاقاً. ولم ترد في كتابه ولا في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة. وستظهر لأول مرة عند المتكلمين في نهاية القرن الثاني وعند الجاحظ خاصة كما سيأتي.

أما استعمال النهاة بعد سيبويه لكلمتى: بناء وتركيب فقد كان كالتالي: احتفظوا بلفظة بناء أولاً في وصفهم الكلمة غير المعربة بأنها مبنية ثم فيما يخص دراسة الكلمة المفردة وجعلوا دراسة أبنية الكلم قسماً قائماً بنفسه منفصلاً عن أبنية الكلام وذلك منذ أن ألف المازني (المتوفى في 249)

«كتاب التصريف» وهم على صواب إلا أنهم أخرجوا كلمة بناء من دراسة أبنية الكلام تماماً وأبقوها فيما سموه بعلم التصريف. وبذلك صارت «المركبات» تقابل «المفردات» (وقالوا في هذا المعنى إفراداً وتركيباً). وذلك على الرغم من استعمالهم التركيب بمعناه الأصلي وتطبيقاتهم إياه على كل تأليف سواء كان تركيباً إسنادياً كما يقولون أم لا. وقد تم هذا التحول نهائياً عند المتأخرین.

وقد حدد النحاة كل أنواع البنى، وأدق ما وصل إلينا من ذلك هو تحديد الرضي لبنية الكلمة وقد سبق أن ذكرناه ولا بأس بإعادته لأهميته. قال: «المراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها على اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 1/2-3).

أما البنى النحوية الخاصة بالكلام فإنها لا تنحصر فيما فهمناه من كلام الخليل وسيبوه، في المستوى المتضمن للبنيتين: فعل وفاعل/مبتدأ وخبر لوجود مستوى أعلى منه يمكن أن تتحدد فيه هاتان البنيتان في بنية واحدة تكون أعم وأشمل، وهو أهم ما سنتطرق إليه في بحثنا هذا إن شاء الله.

هذا، ولابد للفظ الدال أن يختلف عن غيره من الألفاظ الدالة ليقوم بوظيفته البينية ولا يلتبس بشيء آخر. إلا أن العلماء العرب لا يرون أن التباهي يتم في المستويات التي فوق الوحدات الصوتية بالصفات المميزة بل بالأبنية خلافاً للبنيتين في زماننا. ويرى العلماء العرب أن في ذلك اقتصاداً كبيراً. قال أبو حيان في شرح التسهيل بهذا الصدد: «إن الحروف قليلة وأنواع المعاني لا تکاد تنتهي فخصوا كل تركيب بنوع منها يفيدوا بالتركيب والهیئات أنواعاً كثيرة. ولو اقتصرت على تغاير الموارد حتى لا يدلوا على معنى

الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما لهم اضطراراً الأمر جداً ولاحتاجوا إلى ألف حروف لا يجدونها. بل فرقوا بين مُعتق ومحقق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين. وما فعلوه أخضر وأنسب وأخف» (ذكر في المزهر، 1/347).

فنظام اللغة عند العلماء العرب مبني على التباين في البنية من جهة وعلى التكافؤ فيها من جهة أخرى وفي كل مستوى انطلاقاً من مستوى تراكيب الحروف الأصول للكلم. ثم إن للبنية جانب رياضياً للتدخل التركيب في إحداثها وضرورة وجود عدد من العناصر وغير ذلك. ولهذا يتصنف نظام اللغة -في رؤية الخليل بأوصاف خاصة لها علاقة بالمفاهيم الرياضية وهي ما يسمى بعد سيبويه «بقسمة التركيب» في اللغة⁽¹³⁾ وما تقتضيه من تصرف. وسننظر في كل واحدة من هذه الصفات كما تصوّرها النحاة العرب باختصار شديد لأننا قد تناولناها بالدراسة في كتابنا «منطق العرب» وفي أماكن متفرقة فنقدمها الآن مجمعة حتى يدرك القارئ الكريم العلاقات الوثيقة القائمة بينها إن شاء الله.

٧- نظام اللغة وأوصافه في رؤية النحاة الأولين

١) قسمة التركيب في اللغة

إن نظام اللغة عند النحاة العرب هو عبارة عن قسمة تركيبية تقع في كل مستوى من مستويات اللغة⁽¹⁴⁾ مما اختياروه منها وهي محدودة جداً: بالوضع أولاً وبالاستعمال ثانياً إذ لا يمكن أن تستثمر كلها مائات الآلاف

13- يقابلها عند العلماء الرياضيين الغربيين ما سموه بـ Combinatoire أو Combinatoire. وهو مفهوم عربي أصيل.

14- فهو تصرف عناصر التركيب إلى كل ما تتحمله القسمة: في الثنائي والرباعي والخماسي (راجع كتابنا «منطق العرب»).

من التراكيب الناتجة عن القسمة ولا الجزء الكبير منها. فلنأخذ مستوى أصول الكلم (15) (=الجذور). فإن قسمة التركيب تحتمل بالنسبة للجذور الثلاثة تسعة عشر ألفاً وستمائة وستة وخمسين تركيباً (656 . 19). أما المستعمل منها فهو أربعة آلاف ومائتان وستون تركيباً فقط (ذكر في المزهر، 75/1-76)، فالمستثمر من التراكيب قليل جداً بالنسبة لما تمكّنه القسمة. أما في مستوى أبنية الكلم فإن القسمة وهي في البني نوع آخر تماماً لأنها تتضمن الحروف الأصول كمتغيرات وعنصر الصيغة كثوابت (16) -فإن القسمة تحتمل بالنسبة للثلاثي المجرد اثنى عشرة مثلاً واستعمل منها أحد عشر مثلاً وهذا يخص الثلاثي وحده. أما الرباعي فالقسمة تحتمل خمسة وأربعين مثلاً ولا يستعمل منها إلا أربعة ليس غير.

وتكون القسمة محدودة بالوضع الأول لأسباب معينة كالاكتفاء بما يحتاج إليه أو النفور من بعض التراكيب وغير ذلك. ثم بالاستعمال: فإن الكثير مما ورد من اللغة هو من الغريب الذي لا يعرف حتى عند أكثر فصحاء العرب. قال ابن جني بهذا الصدد: «كانت للأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيّرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال مُلقى بين أيدي صاحبه. وقد أجمع على إنفاق بعضه دون بعضه فميّز رديئه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه. ثم ضرب بيده إلى ما أضف له من عَرض جيدة فتناوله لحاجة إليه وترك البعض لأنّه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه... وذلك أنّهم جمعوا أنفسهم

15- وكل تركيب من الحروف الأصول هو بنية في هذا المستوى كسائر البني اللغوية الأخرى.

16- أما تحديد عدد التراكيب المحتملة في الحروف الأصول فيحساب اخترعه الخليل (حساب العامل) ولم يسبق إليه. أما عدد أوزان الثلاثي والرباعي المجرد فبضرب مجموعة في مجموعة (انظر الجُداءُ الديكارتيُ الخاصُ بالثلاثي المجرد في «منطقُ العربي») وقد وصف هذا الحساب ابن جني والرضي ويُستدلُ على قدم هذا الحساب بما جاء في مقدمة كتاب العين.

من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول...» (الخصائص، 1/67). أما أوزان الكلم فقد استعملوا، بالنسبة للثلاثي المجرد، كل الأبنية التي تحتملها القسمة إلا واحدة. قال ابن جني: «لكن الثلاثي جاء فيه (من حيث الكلم) لخفته جميع ما تحتمله القسمة... إلا مثلاً واحداً رفض لما نحن عليه من حديث الاستئقال وهو فعل» (68).

وفيما يخص الأبنية المزيد فيها فليس من المفيد أن يجعل هذا المستوى من اللغة مماثلاً للمجرد لأن المستعمل من الأبنية التي تحتملها القسمة يمكن أن يثبته الباحث بطريقة مناسبة جداً وغير مكلفة. فقد لاحظ النحاة العرب أن الحروف الزوائد يقع كل واحد منها في مواضع خاصة في البنية وأكثرها لا تأتي إلا في موضع واحد مثل الميم المفتوحة في «مكتبة» وفي مفعول والسين في «استفعل» وغير ذلك. وهذا يمكن من حصر كل الأبنية - وهي محدودة جداً كما هو معروف - فقد أحصى سيبويه ثمانمائة وثمانية وزناً للأسماء (بما فيها المجرد) و30 للأفعال. وهذا التحليل المراعي لموضع الوحدة في داخل البنية هو مهم جداً كما سنراه.

هذا يخص المفردات أما الكلام وصيغه فقد حصر النحاة قسمة تراكيبه في عدد قليل من العناصر وهي الأحكام النحوية مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول به وسائل المتصوبات وغيرها. والصعوبة هنا تكمن في إمكانية التقديم والتأخير لبعض عناصر الكلام كالخبر والمفعول به، وقد حلوا الكثير من هذه المشاكل بإثباتهم لمستوى أعلى من هذا جمعوا فيه بالتجريد الابتداء والفعل و«كان» وأخواتها و«إن» وأخواتها و«حسبت» وأخواتها في موضع واحد وسموا الجميع عاملاً. وسنتناول هذا بالتفصيل في مكانه إن شاء الله.

2) التصرف من بنية إلى بنية

ينبغي أن نؤكّد على ما يتّصف به نظام اللغة عند النحوة فإنه قبل كل شيء منظومة تركيبية كما رأينا. وذلك بقطع النظر عن اكتفاء الوضع والاستعمال ببعض ما تحتمله القسمة لأن المهم يكمن فيما يتربّب على هذه الصفة الأساسية. فليست هذه القسمة إلا استفراجاً لجميع الوجوه من التراكيب لعدد معين من العناصر في مستوى الجذور. ثم فيما يخص أبنية الثلاثي والرباعي والخمسي إلا أنهم أثبتوا مع ذلك أن التصارييف كتحويلات من بنية إلى أخرى تخضع لسلّم من المراتب وهذا هو الذي أضافوه إلى القسمة التركيبية وهو جوهرى.

فقد ذكرنا في «منطق العرب» ما قاله سيبويه عن أسبقية بعض العناصر على غيرها في «الرتبة» ويعني بذلك بأنها الأصل الذي تصاغ عليه أو تفرع منه كل الفروع بتحويل خاص مثل زيادة شيء عليه. وقد تناولنا ذلك أيضاً في الكتاب المشار إليه. فكل وحدة في اللغة هي إما أصل وإما فرع وقد يكون الفرع أصلاً أيضاً لفروع أخرى.

فالمحول إليه من البنية في اللغة هو بالضرورة أزيد (17) لفظاً ومعنى من المحول منه وتكون الزيادة دليلاً لفظياً على معنى زائد. ويحصل ذلك في كل المستويات إلا مستوى الحروف الأصول أولاً (أصول الكلم) لأنها غير متفرعة من أصل بل هي الأصول المطلقة في نظام اللغة العربية. وثانياً مستوى الكلم المجردة من الزيادة.

- وعلى هذا فإن التصارييف الحاصلة بالقسمة التركيبية (المحدودة) تقع لزوماً بين أصول وفروع في داخل كل مستوى (وبين المستويات كما سنراه). ولمفهوم الأصل والفرع والتفرع نفسه أصالته ومميزات خاصة

قد ذكرنا بعضاً منها فيما سبق. وتشبه التصارييف إلى حدّ ما ما يسميه تشومسكي (في أول كتاب له عن نظريته) وشيخه (هاريس) خاصة الـ Transformation. إلا أن الإطار السليم الذي يُحدّثه التفريع وما يتميّز به عند العرب غير موجود فيما تصوره هاذان العالمان. ومثل ذلك الاسم فهو أصل للفعل وكل من المذكر والمفرد والنكرة أصل بالنسبة للمؤنث والمؤنثي والجمع والمعرفة. أما شراح الكتاب فقد قال السيرافي: «ومعنى قوله إن الأسماء هي الأولى أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال» (شرح، 2/31). وقال أيضاً: قوله: «يخرج التأنيث من التذكير كقولك: يتفرع من التذكير» (50) وقال الشارح الآخر أعني الرماني: «النكرة قبل المعرفة لأن التعريف يخرج من التنكير بعلامة أو نقل عن أصل والمذكر قبل المؤنث لأن التأنيث يخرج من التذكير بعلامة أو تقدير علامة» (189/1).

وقد بيّنا في «منطق العرب» أن الأصل عند النحوة هو السابق في الوجود لا في الزمان بل في نظام اللغة لأنّه هو المأخوذ منه الفرع في الغالب وتوجد غالباً حروفة في فروعه (17) أو هو المستمر مثل الاسم بالنسبة للفعل في كل الأحوال يكون التفريع الغالب بزيادة لفظية تدل على معنى زائد. والذي يهمنا هنا هو مفهوم الزيادة وما يقتضي عدم الزيادة من عدم وجود لعلامة لفظية واعتبارهم أن ترك العلامة علامة. وهذا مهم جداً إذ صار الأصل يعرف بطريقة صورية لأنّها لفظية وبالتالي صورية موضوعية. وهذا ينطبق على كل وحدات اللغة ومنها الجمل. قال سيبويه: «اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. لا ترى أن ما كان مبتدأ تدخل عليه تلك الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... فالمبتدأ أول كما كان الواحد أول العدد...» (6/1).

17 - ومثل إن الشرطية فهي أصل لأدوات الشرط لأنّها لا تزول دلالتها على الشرط وكذلك الهمزة في الاستفهام.

يريد سيبويه بالمبتدأ هاهنا المبتدأ مع خبره كجملة، فهذه الجملة هي أصل للعدد الكبير جداً من الجمل المتفرعة عنها بدخول النواسخ عليها والكثير من الأفعال غير الناسخة (مثل «رأيت»). وشبهه الأصل بالعدد الواحد لأن المجموعة (مفهوم رياضي) من الأعداد الصحيحة تتولّد بعضها من بعض ابتداءً من الواحد وبزيادة واحد لكل عدد(18) مثل ما تتولّد الجمل الاسمية بزيادة وحدة لغوية تنتهي إلى المجموعة الإفرادية إلا أن قانون التشكيل (في اصطلاح الرياضيات) في توليد الوحدات اللغوية أي الحدّ في تفريعها من الأصول هو أكثر تشعباً كما سرّاه.

أما فيما يخص الثقل الخاص ببعض القبيل فقد لاحظوا أن هناك ألفاظاً تكون أقل قدرةً على تحمل الزيادة. ولهذا درجات بالنسبة للقبيل الواحد مثل الظروف فيها ما هو متصرف التصرف التام (مثل يوم وبكرة) ومنها ما هو أقل من ذلك (مثل عند). وقال سيبويه فيما يخص «كم»: «وهي تكون في الموضعين فاعلاً ومفعولاً وظراً يبني عليها إلا أنها لا تتصرف تصرف «يوم وليلة» كما أن حيث وأين لا يتصرفان تصرف تحتك وخلفك» (1/291).

ثم إن كل تصريف يقابله تصريف معاكس الاتجاه لأنه عملية تنطلق من أصل إلى فرع ولا مانع أن تحصل عملية تُرجع الفرع إلى ما كان عليه. وهذا ما كان يسميه النحاة العرب بـ«رد الشيء إلى أصله». ولا يوجد تصريف إلا مع تصريف معاكس له. وكل النحو العربي مبني على هذه التصارييف التي يمكن رد المحول فيها إلى ما كان عليه قبل تحويله. وقد رأينا أن التصريف كتحويل للبني يلزم منه من الناحية المنطقية، تصريف معاكس والمجموع

18- أوبطح الزيادة إذا رد العنصر إلى أصله كما سيأتي فيما يلي.

منها يرتبط كل فرد فيه بالتلازم⁽¹⁹⁾. ولا يتكلم تشوتمسكي (وشيخه) عن هذه الصفات الأساسية للتحويل على الرغم من اقتناعهما أن الـ Trans-formation هو مفهوم رياضي. وللنحاة في منحهم للتصريف ما يقابلها وهو عكسه فضل عظيم وكذلك جعلهم المعاكس للتصريف لازماً من الناحية المنطقية.

(3)-دور القياس في إثبات البنية

إن النحاة العرب نزلوا إلى الميدان لسماع كلام العرب فقاموا بتدوينه ثم تبوبوه إلى نحوٍ أي إلى ضروب من الكلام وكان همّهم الأكبر بعد ذلك البحث عن النظائر لكل نحو من النحو.

فالنحوي يبحث عن النظائر للوحدات وهي التي تكون متوافقة في المجرى أو البنية وهو القياس وهو تناظر رياضي محض لأنه يخص البنية، كما قلنا سابقاً، لوحدات أخرى فيجعلون من ذلك باباً. كما يبحث الأصوليون عن العلة التي تتفق فيها النوازل بما جاء به النص أي الأصل⁽²⁰⁾. ثم قولهم بأن القياس هو «حمل شيء في الحكم لجامع بينهما» ينطبق على الفقه والنحو وعلى علوم أخرى كثيرة إلا أن ما سموه بالعلة هو غير التناظر الرياضي كجامع ومفهوم النظير هو مفهوم رياضي محض كما بيناه في «منطق العرب».

19- ونستثنى من ذلك التحويل العارض لسبب خارجي الذي يحدث اضطراباً في البنية وهو غير التحويل من بنية إلى بنية لأنه غير وضعي فالمعروف في هذه الحالة ألا يقع رد المحول إلى أصله بل يحصل في أحياناً كثيرة ترميم بطرد التحويل العارض إلى كل أفراد الباب كما سيأتي تفسيره.

20- وفي البحث عن العلة (الفقهية) وسائل هي أيضاً استقرائية وهي متنوعة تجمعها عبارة «تنفيح المناطق».

وللقياس النحوي وبالأخص هذا الحمل الاستقرائي دور عظيم لا في الكشف عن النظائر فقط بل أيضاً في اكتشاف الوحدات اللغوية وإثبات بنيتها أو مجريها وانتسابها وبالتالي إلى باب نظائرها. وأكثر من ذلك إفادهً هو قدرة القياس النحوي على اكتشاف تكافؤ التصرف أي التساوي البنوي بين تصرف وحدة معينة وتصرف غيرها. وهذا مهم جداً لأنه يقتضي الإثبات لعمليات تحويلية متكافئة دقيقة. وذلك مثل ما بيناه من التكافؤ بين التحويل من المكّبّر الرباعي إلى المصّغر منه وبين التحويل من المفرد الرباعي إلى الجمع المكسّر منه. وهذا يُبيّن أن حمل الأشياء على نظائرها هو مساوٍ تماماً لتطبيق مجموعة على مجموعة في الرياضيات الحديثة فإن كان التطبيق تماماً فهو قياس وإلا فلا.

وما يمتاز به القياس النحوي العربي عما يلجم إليها اللسانيون الغربيون هو في أنه تقابل بالمعنى الرياضي (Bijection) والتقابل يكشف دائماً عن العلاقات العمودية بين الوحدات ونعني بذلك ما يكشفه حمل الشيء على نظيره بجعل الشيء إزاء الشيء أي الفرد من المجموعة إزاء نظيره. وهذا لا يمكن أن يكون أفقياً بالنسبة لسلسل الكلام. فالتحليل بالتفصيع المتسلسل أو بإدراج شيء في شيء (التحليل إلى مكونات قريبة) لا يكشف إلا عن علاقات الضم بين عنصر وآخر أو بين المجموعات منها أو على كيفية استعمال الجملة على أجزائها وأجزاء أجزائها. وكل هذه العلاقات الاندراجية تتولد منها عند أصحاب هذه المذاهب بُعداً وليس الأمر كذلك إذ البنية هي تركيبة الجوهر لا تسلسلية ولا اندراجية فقط.

وسنرى أن القياس بهذا المعنى قد مكن النحاة من الكشف لا عن بنية الكلمة وحدتها وهو وزنها⁽²¹⁾ بل أيضاً عن بنية الجملة المجردة كما سنراه.

21- وهو مفهوم لا يعرفه اللسانيون الغربيون إلا من اطلع على نحو العربية منهم.

ومكن القياس من اكتشاف مستوى من اللغة يقع بين الكلم والكلام. وهذا أيضا لم تستطع اللسانيات الحديثة أن تتحققه (إلا عند اللسانى الفرنسي كانيوبان Gagnepain إلى حد ما). وبذلك كان نظام اللغة ومستوياته عند علمائنا على غير ما يتصوره مثل مارتيني في عصرنا هذا (22).

٧. ما قصده الخليل وسيبوه بالضبط مما قالوا وشرحوا؟

إن الفهم، بقدر الإمكان، لما أراده النحاة القدامى فيما قالوه وشرحوه وخاصة الألفاظ التي اصطلحوا عليها في النحو يقتضي الكشف عن تصوّرهم الشامل لنظام العربية والأسس التي بني عليها عندهم هذا النظام.

فقد وجدنا في كتاب سيبوه خاصة عدداً من هذه الألفاظ والعبارات التي لم يدرك بعض من جاء بعده أبعادها وما يلزم منها على الرغم من فهمهم لمعناها. ومثال ذلك قول سيبوه: «على غير ما وضعته العرب» (1/ 186) وما يماثلها. ومن ذلك عبارة الكتاب المتكررة: «هو من اسمه» و«ليس من اسمه» أو «في موضع ما هو من الاسم» أو «داخل في الاسم» (1/ 45، 65، 68، 84، 188، 276، 207، 208 الخ). فقد فهم هذا ابن السراج وشيخه المبرد وتلاميذه مثل السيرافي وغيره إلا أنهم لم يستنجدوا من هذا ما يتربّ عليه من الانتظام بين مستويات اللغة كما سرناه. وأما المتأخرون من النحاة فلم يدرك أكثرهم المقصود من هذه العبارة الأخيرة.

ومن ذلك أيضاً عبارته: «ما ينفصل ويبدأ» (1/ 96) فقد أدرك كل النحاة معنى الانفصال والابتداء إلا أن المتأخرين لم يفهموا ما كان المقصود الحقيقي منه كما سنبينه.

22- فلا تتحصر الوحدات الصغرى في الفونيم والمورفيم فقط. وليس الجملة مكونة فقط من مورفيمات أو مجموعات منها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

كما كثُر في كتاب سيبويه وفي أكثر الكتب في النحو التي صدرت حتى القرن السادس مجيء كلمة «موضع» بکثرة فائقة وهو، كما سيأتي، جوهر الفكر النحوي العربي والأصل الأكبر الذي بني عليه النحاة الأولون فهم لبني النحوية وانتظامها ومجاريها عامة. ومن الذين كانوا أدرى بأهميته وبخطورة دوره في التحليل -بعد الخليل وسيبوه- نذكر الرماني وابن جني وشيخه أبا علي.

ومن ذلك أيضا العامل والمعمول. وفهم أكثر النحاة بعد القرن الرابع أنه اللفظ الذي يسبب الإعراب فقط. وقد انتقد الباحثون المحدثون انتقادا شديدا لهذا المفهوم بعد ما اطّلعوا على ما جاء في كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء الأندلسي وما تأثّروا به من أفكار اللسانيين الوصفيين في زماننا كان له دور في إثارة موقفهم هذا. وربطوا مفهوم العلة بالعامل كما فعل ابن مضاء مع أنهما مفهومان مختلفان في المجال المفهومي لكل واحد مهما تماما.

فماذا كان يريد سيبويه من قوله: «على غير ما وضعته العرب» و «ما ينفصل ويبدأ» و «هو من اسمه» أو «ليس من اسمه» وبالنسبة لهذه العبارة ماذا يمكن أن يفهم منها وما الذي يتربّ على مثلها من تصور نظري يخص نظام العربية. ثم ما هو «الموضع» الذي يكاد يأتي في كل صفحة من الكتاب؟ وماذا يريد النحاة من العامل في زمان الخليل وسيبوه وهل هو مجرد لفظ يكون السبب لظهوره علامة إعرابية معينة؟ فهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الكتاب الذي خصصناه لهذه المقدمة إن شاء الله. وأكثر هذه المفاهيم لم يعرفها المتأخرون من النحاة.

وسوف نتجنب، في الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، النزعة غير السليمة إلى جعل المفاهيم والأفكار التي تنتهي إلى المذهب الواحد من اللسانيات هي المحكّ الوحيد أو المرجع الأساسي في تحديد المفاهيم العربية وتصحّيحها ومثال ذلك بصفة خاصة ما يسلكه بعض الباحثين في زماننا وهو إما القول بدون دليل بأن مفهومي الحركة والسكنون هما مما اصطنعه العلماء العرب ولا يعكسان واقع الكلام المنطوق وذلك لعدم وجودهما فيما جاءت به الصوتيات التقليدية الغربية. وإنما القول بأن الكثير من المفاهيم أو طرق التحليل التي ظهرت في الغرب في زماننا قد كانت معروفة عند العرب، فإن كان هذا قد يصدق على القليل جداً من المفاهيم العلمية في ظاهرها إلا أن الغالب في ذلك هو الاختلاف التام لأن للمفهوم العلمي العربي أو اليوناني أو الهندي أو الأوروبي المعاصر صفات تخصّ كل واحد منها لا من حيث التصور ووجهة النظر فقط بل حتى في ماهيته العميقه. وقد يصح الشيء علمياً إذا ثبت الدليل على ذلك على الرغم من مخالفته لما جاء في نظرية حديثة لأن النظريات ليست حقائق مسلمة من كل جوانبها.

إن موضوع الكتاب الذي سيتلو هذا البحث هو البنى النحوية كما تصوّرها النحاة العرب من جيل الخليل وسيبوه غير مشوّهة بما أصاب هذا التصور من تغيير بسبب ما طرأ على الحضارة العربية الإسلامية من تأثير خارجي ومما حدث من غزو للمنطق الأرسطوطاليسي وغير ذلك من التأثيرات. ولذلك سيأتي كل ما نعرضه على القراء الكرام من قول أو تحديد أو تفسير مصحوباً بما صرّح به هؤلاء العلماء أنفسهم عن الموضوع. ولن يصدر أي قول منا إلا مرفوقاً بهذه الحجج فلا نريد أن نأتي بنظرية جديدة تتجاوز أقوالهم إنما الذي نقصده هو الفهم الصحيح لما قصدوه بالفعل

وببيان المفاهيم الأصيلة التي صدرت منهم مع التنبية على ما طرأ على ممر الأيام من تطور أو مجرد تحول لهذه المفاهيم الأصيلة وهو في الغالب تغيير لا يأتي بفائدة إلا قليلاً.

كما نتبّه القراء الكرام على أننا ننتمي إلى زمان آخر غير زمان هؤلاء العلماء ولا إلى زمان المتأخرين منهم. فقد طرأ تجديد كامل لمناهج البحث وارتقت الآن العلوم والتكنولوجيا الارتقاء الواسع المعروف²³. ولا يمكن أن نتجاهل ما جدّ من صحيح المناهج التحليلية والمعارف العلمية العامة ولذلك سيكون موقفنا الاعتداد بالمفاهيم العلمية المجمع على صحتها والمصطلحات العالمية التي وضعت في عصرنا هذا للدلالة عليها وبوضع الرسوم والمخططات التي يستعان بها الآن للتوضيح وكذلك الرموز التي عمّ استعمالها في عصرنا هذا وما نضطر إلى وضعه.

وكمثال لذلك نذكر مفهوم الأصل الذي يتحول في اللغة إلى شيء آخر بزيادة في داخل النظام اللغوي لا عبر الزمان. فهذا الأصل هو نواة لجميع ما تتحول إليه بالزوائد ولا حاجة لنا إلى مصطلح آخر بالنسبة للزوائد لأنه يؤديه المصطلح الدولي Increment. وكذلك هي التصارييف في عمليات تحويلية تخضع لقوانين خاصة. ولا إسقاط في ذلك بدليل لجوئنا فيما كتبنا باللغات الأجنبية إلى وضع كلمة أجنبية لتقابل مفهوماً عربياً لا يوجد له مقابل في زماننا بهذه اللغات مثل Lexia لمفهوم «ما بمنزلة الاسم المفرد» (اللفظة في اصطلاحنا) والـKinem في مقابل الحركة في الصوتيات العربية ولا يُعرف هذا المفهوم في الغرب (في الصوتيات التقليدية).

²³- وهي أعم بكثير من المصوت. انظر دراستنا لهذا الموضوع في «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية» (ج 2، ص 175 - 201).

وقد يكون المفهوم العلمي الحديث قد سبق العلماء العرب إلى تصويره -ولا بد أن يخالفه من جانب أو عدة جوانب- مثل مفهوم «وجوه التصرف» في قسمة تراكيب الحروف فهو قريب من الـ Factorial وغير ذلك من المفاهيم اللغوية الرياضية وهذا التوافق هو قليل وقد يكثُر إلى حد ما في الميدان التجاري.

وهذا اللجوء إلى ما اشتهر الآن من مصطلحات علمية لن يؤدينا إلى الخلط بين المفهوم العربي أو الطريقة التحليلية وبين ما يمكن أن يقابلها في علوم اللسان الحديثة وخاصة ما جاءت به مختلف المذاهب اللسانية الحديثة. فسوف نمتنع امتناعاً باتاً من الخلط بين التصور العربي للبنية وبين ما يسميه اللسانيون البنويون *Structure* لأنهما شيئاً مختلفان تماماً. فهذا أساسه الاختلاف في الصفات المميزة (ولا يسمى سوسور بنية بل نظاماً) وذلك ناتج عن التركيب. والخطأ الذي وقع فيه هؤلاء البنويون أصله اهتمام سوسور المفرط بالاختلاف القائم على أساس الصفات المميزة فقط وجعله اللغة كلها نظاماً من الاختلافات بهذه الرؤية القاصرة وهي نظرة فلسفية أكثر منها علمية. وهذا لا يوجد ما يماثله عند النحاة العرب المبدعين منهم. ولا نقول بأن المفهومين هما شيء واحد إلا إذا حصل اقتباس الغربيين المفهوم من العرب وصح ذلك بدليل قاطع. ومع ذلك فقد يكون في شيء المقتبس من الخصوصية ما يجعله يتعدُّ من جانب آخر، من المفهوم الأصلي. وذلك مثل العامل عند تشومسكي (*Govern-ment*). فاستغلاله الناقص للعامل يجعله يفترق عن تصور العرب له إذ كل النظام التركبي مبني عليه عند الخليل وسيبوه كما سنراه 24.

24- أما ما يغطي من المصطلحات معنى لا يناسب إلى مذهب معين أو نظرة خارجية خاصة فلا حرج في استعماله مثل معنى الزيادة التي يقابلها كلمة *ajout* أو *increment* وكذلك كل المصطلحات العلمية التي لا تصطبغ في معناها بازعة مذهبية مثل مصطلحات الرياضيات.